أي طرف عربي بأي حل لقضية فلسطين، الا بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذا الغرض. (وتجدر الاشارة هنا الى أن مثل هذا القرار كان قد طرح على قمة الخرطوم من قبل منظمة التحرير ولكن لم يمر، مما أدى الى انسحاب الشقيري من المؤتمر المذكور).

كما أعلن المؤتمر رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد، ولكل الآراء السياسية والاقتصادية والقانونية المترتبة عليه. كما دعا مصر للعودة الى الحظيرة العربية والرجوع عن اتفاقيتي كامب ديفيد، وألمح البيان الختامي، الى إجراءات ستتخذ في حال توقيعها لمعاهدة الصلح مع اسرائيل. ووعد البيان بتصحيح الاختلال الذي أحدثته اتفاقيات كامب ديفيد في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، ثم أعلن عن التزام العرب بالسعي للسلام العادل، على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. كما قرر اعتماد بعض الأرقام لدعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير.

وعلى هامش المؤتمر، وإلى جانب المصالحة السورية – العراقية، تمت مصالحة فلسطينية – عراقية، وأخرى فلسطينية – أردنية.

وفي آذار (مارس) ١٩٧٩، أي بعد توقيع السادات لمعاهدة الصلح مع اسرائيل، اجتمع في بغداد، وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، واتخذوا قراراتهم بمقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس.

مرة أخرى، وعند اعادتنا لقراءة القرارات العربية، ذات الوزن الاستراتيجي، نلاحظ كالعادة، أن عنصر المبادرة مفقود، باستمرار، في هذه القرارات، وانها من طبيعة «ردود الفعل». كما يلاحظ ان الرد على «كيف» تنفذ هذه القرارات يبقى، دائماً، معلقا ومتروكا للظروف والاجتهادات القطرية. وعلى سبيل المثال، نذكر بما ورد في قمة بغداد، عن السعي لتعويض الاختلال في ميزان القوى الذي أحدثه خروج مصر من دائرة الصراع. كيف سيتم هذا السعي؟ لا أحد يعلم.

كما لابد من الملاحظة المريرة وهي ان الاستراتيجية العربية الواحدة، لم تستطع بعدُ أن تؤمن قضية الالزام بالالتزام بها. وما زالت الدول العربية تسترخي في ظلال ميثاق الجامعة، الذي ترك الالتزام، طوعياً والالزام محرّما.

* * *

لا شك في أني أغفلت الكثير من التفاصيل، التي كان يمكن ايرادها أثناء هذا العرض، لملامح الاستراتيجية العربية الواحدة، على امتداد أكثر من ثلاثين سنة. ولكن، كان لابد من ذلك لضيق المقام أولاً، ثم لأنه لا قيمة لهذه التفاصيل، ونحن بصدد البحث في المبادىء العامة لهذه الاستراتيجية.

كذلك فاني لم أتعرض لما يمكن تسميته بالاستراتيجيات العربية المحورية، مثل استراتيجية جبهة الصمود والتصدي، واستراتيجية الدول النفطية، وغيرهما، وذلك بهدف التركيز على النقطة الأساسية، وهي كيفية البحث عن استراتيجية عربية مشتركة، تنطلق من اطار العمل السياسي العربي الموحد. أن هذا لا يعني اسقاط